المؤسسة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان

الماستر: التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الامنية

المنسق البيداغوجي للمسلك: احمد درداري

1. أهداف التكوين:

تتمثل الجدوى من ماستر التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الأمنية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان كونه من بين التكوينات داخل الجامعة المغربية التي لقيت إقبالا كبيرا لعدة اعتبارات: منها جودة التكوين، وكفاءة الفريق البيداغوجي، وتنوع التكوينات، وتكامل وانسجام الفريق البيداغوجي. و تكمن الأهمية في بناء القدرات المعرفية لاستيعاب التحديث والترشيد والحكامة وحسن التدبير ومواكبة الإصلاحات ونمذجة بناء المشاريع التنموية ومحاربة العشوائية والتبذير المالي وهدر الزمن التنموي المعيق لإنجاح الاوراش التنموية الكبرى, و الاستجابة للرؤية الاستراتيجية الملكية للنموذج التنموي الجديد، و احداث تغييرات في النشاط التشريعي للسياسات العمومية الأمنية، والأمن وسياسة المدينة، والمؤسسات الأمنية الترابية، والقرار العمومي الأمني، والتواصل السياسي، وربط التشريعات القانونية بالمؤسسات القائمة على تنزيل السياسات العمومية وفق رؤية محيطاتية ومتكاملة سواء على المستوى الوطني أو الترابي وتكامل واقتسام الادوار التنموية وفق مقاربة تشاركية تشريعا وصناعة وتقييما ومراقبة للنجاعة وللجودة و للأهداف بغاية صيانة وحماية حقوق الإنسان التنموية.

وكذلك ربط السياسات العمومية بالعمل القضائي والمسطرة الجنائية والقانون الجنائي المعمق والسياسة الجنائية المقارنة والأمن القضائي والقانوني، لما لهذا التوجه من اهمية في تحقيق الأمن وتشجيع الاستثمار وتعزيز للثقة في المغرب وفي الإدارة وفي كل المؤسسات الترابية والوطنية، وتشجيع المقاولة والمشاريع الصغرى والمتوسطة بتوفير ضمانات أمنية وقضائية وتحسين الأداء التنموي والمزيد من جلب رؤوس الأموال. وسيساعد على ربط المؤهلات العلمية بالوسائل التكنولوجية المعاصرة، مما سيسهل على الخريجين العمل دون صعوبة في حالة التحاقهم بسوق الشغل وهذا يعكس غنى التكوين وتعدد ابعاده. وأهمية هذا التكوين تجعل الطلبة المتخرجين مؤهلين لاستكمال دراستهم في سلك الدكتوراه، وشغل المناصب التي تتطلب تخصص هذا التكوين سواء في المجال الأمني أو الإداري أو القضائي.

و سينعكس التكوين في ماستر التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الأمنية كحمولة معرفية و بحثية على الحركة التنموية والإصلاح ببلادنا، حيث أن الحاجة إلى هذا التكوين من خلال ربط المقاربات الأمنية بالسياسات العمومية سيتجاوز مفاهيم و مقاربات الأمن التقليدية بحكم أن الدول المتقدمة أصبحت اليوم تعتمد على الدراسات الاستشرافية والاستباقية في رصدها لأزمات السياسات العمومية المرتبطة بالتقلبات الدولية ومعرفة القادم من التغيير بغية التحكم في آثار الأزمات ومقاربتها بالحلول المواكبة والمناسبة لتخطيها.

كما سيجعل هذا التكوين من السياسات العمومية مقياسا ومعيارا للنمذجة التنموية ومؤشرا على درجة الرخاء، وجعلها مجتمعة ومتكاملة تتماشى مع النموذج التنموي الجديد، كما أن الحاجة الى تجويد التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الأمنية، سيفرز و يعزز تنزيل مفاهيم جديدة للتطور كتحديات تنموية، ستنتقل على إثرها الدولة إلى تغيير مكانتها بين باقي الدول، ستتحول بهذا التغيير الى تجويد سياسات عمومية محددة للمفهوم الجديد للسيادة من قبيل السيادة الصحية والسيادة الطاقية والسيادة الغذائية والمخزون الاستراتيجي والانتقال الرقمي، و هذا سيطرح تعميم مظاهر الهوية الجديدة على السياسات العمومية، كالسيادة الجنائية والسيادة القضائية والسيادة الرقمية التي يجب أن تشمل كل مظاهر تحديد الاستقلال والخصوصية على مستوى كل السياسات العمومية الوطنية والترابية، حتى تسمح بمواجهة التنافس على المستوى الدولي، وبالتالي تفرض نماذج جديدة لمقاربة التعاون الدولي.

وكقيمة مضافة فان السياسات العمومية ومن خلال ربطها بالبعد الأمني سيمكن القائمين على الشأن العمومي الاخذ بعين الاعتبار البعد الوطني والقانوني والأخلاقي والمهني وروح المسؤولية والأمانة، انطلاقا من موقع المسؤولية، كما أن المواد ذات الارتباط بالسياسات الأمنية ستساعد على الانفتاح على باقي السياسات حتى تتحقق إلتقائية وتكامل أدوار وبالتالي تحصين المشاريع التنموية الترابية والوطنية بشكل تام وبالتالي معالجة الاختلالات المجالية والفوارق الاجتماعية

2. المهارات المراد تحصيلها:

- أطر متخصصة في مجال التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الامنية ذات تكوين ومهارات تستجيب لحاجيات سوق العمل.
-تكوين باحثين في مجال التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الامنية يتوفرون على مؤهلات تمكنهم من اعداد اطاريح الدكتوراه في التخصص المذكور
-تكوين استشاريين قانونيين في هذا التخصص

3. منافذ التكوين:

يتخرج الطلبة من هذا المسلك وهم يمتلكون تكوينا واسعا يجعلهم قادرين على مواكبة مشاريع الإصلاح التي تسير عليها الدولة، ولهم من الخبرة والدراية ما يكفي لشغل مناصب المسؤولية سواء تلك التي تتطلب تخصصات في القانون العام أو تلك التي تتطلب تخصصات في القانون الخاص أو تلك التي تتطلب تكوينات مزدوجة في القانون الخاص والقانون العام، كما أن الماستر منفتح على المحيط المهني والسوسيواقتصادي اضافة الى المجال القضائي و الأمني و الإداري و كذا المهن المنظمة بقانون، و عليه فان المتخرجين يمكنهم ان يتابعوا الدراسات بسلك الدكتوراه كما ينكنهم ان يشتغلو في المناصب الحكومية و الوظائف الوزارية على المستوى المركزي و الترابي مثل الادارة و العدل و الامن و التعليم و الصحة و المهن المنظمة بقانون و القطاع الخاص و مؤسسات الحكامة بالاضافة الى المنظمات الحكومية و غير الحكومية

4. : شروط الولوج والمعارف اللازمة

1.MODALITES D'ADMISSION

المؤسسة: كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان

الماستر: التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الامنية

المنسق البيداغوجي للمسلك: احمد درداري

– Diplômes requis:

- Licence des études fondamentales Spécialité : قانون عام
- Licence des études fondamentales Spécialité : قانون خاص

-Pré-requis pédagogiques spécifiques :

يفتح هذا المسلك أمام الحاصلين على الاجازة في القانون العام او الخاص او ما يعادلها بعد أن يكون الطالب قدتلقى تكوينا نظريا في مجموعة من المواد القانونية تشكل أرضية لتكوين معمق في التدبير الاستراتيجي للسياسات العمومية الامنية

2.**Procédures de sélection :**

- Etude du dossier

جميع الميزات -الحصول على الاجازة على الاكثر في خمس سنوات-نقط مستحسنة في المواد الاساسية

- Test écrit

-Entretien

3.Effectifs prévus :

70

5. تنظيم وحدات المسلك:

الفصل 1	و1: منهجية التواصل الاداري باللغة الفرنسية. و2: مدخل لدراسة السياسات العمومية الأمنية. و3: مدخل للحكامة الأمنية والتعاون الأمني. و4: الأنظمة السياسية المقارنة. و5: المؤسسات الدستورية والإدارية. و6: القانون الجنائي المعمق.
الفصل 2	و1: علم الاجرام. و2: علم التدبير الأمني. و3: النشاط التشريعي للسياسات العمومية الامنية. و4: السياسة الجنائية المقارنة. و5: التواصل السياسي. و6: الجريمة الالكترونية بالفرنسية.
الفصل 3	و1: منهجية البحث. و2: الأمن وسياسة المدينة. و3: الأمن القضائي و القانوني. و4: المؤسسات الأمنية الترابية. و5: القرار العمومي الأمني. و6: المسطرة الجنائية.
الفصل 4	التدريب أو الرسالة